



مِنَارَةُ الْمَالِ وَالْمَنْعَةِ وَالْاِقْتِصَادِ الْوَطَنِيِّ

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين الربع الثالث 2022

نبذة عامة

الاقتصاد الوطني يواصل انتعاشه بعد عام من إطلاق خطة التعافي الاقتصادي

المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

6 اقتصاد مملكة البحرين

سجل اقتصاد مملكة البحرين نمواً ملحوظاً بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2022 على أساس سنوي بنسبة 4.2%، وذلك وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. وشهدت تقريباً كافة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً قوياً بالتزامن مع مرور عام على إطلاق خطة التعافي الاقتصادي، عاكسةً نجاح الخطة في تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي في المملكة.

◆ بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 4.2% خلال الربع الثالث من العام 2022، على أساس سنوي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.9% مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي، ونمو القطاع النفطي بنسبة 1.2% على أساس سنوي.

◆ شهدت جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً خلال الربع الثالث من العام 2022 بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي، حيث حقق قطاع الفنادق والمطاعم النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية بنسبة 14.7% على أساس سنوي، تلاه قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 8.0%، ومن ثم قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 6.8%. في حين سجل قطاع التجارة نمواً بنسبة 5.9%، وقطاع الصناعات التحويلية نمواً بنسبة 5.0%. كما حقق قطاع الخدمات الحكومية انتعاشاً بنسبة 4.6%، وسجل قطاع المشروعات المالية ارتفاعاً بنسبة 1.1%.

◆ شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 10.9%، على أساس سنوي، وأظهرت النتائج الأولية نمو القطاع النفطي بنسبة 34.4% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط عالمياً، فيما حقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 6.4% عاكساً نمو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مدعوماً بنمو قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 22.4%. كما نما كل من قطاع المواصلات والاتصالات، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9.5% و8.1%، على التوالي.

◆ بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 5.5% حتى الربع الثالث (يناير-سبتمبر) من العام 2022 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 7.2%.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

2023	2022	2021	2020	
توقعات	توقعات	أولية		
2.9%	4.1%	2.2%	-4.9%	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
3.5%	5.0%	2.8%	-6.0%	القطاع غير النفطي
0.3%	0.1%	-0.3%	-0.1%	القطاع النفطي
2.3%	12.6%	11.9%	-10.2%	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2.5%	3.2%	-0.6%	-2.3%	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك
9.5%	14.6%	6.7%	-9.3%	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
92.4	101.5	70.9	41.7	خام النفط - برنت (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

6 اقتصاد مملكة البحرين

بعد تسجيل معدلات تضخم قياسية خلال العام الجاري، تشير المعطيات والمؤشرات الأولية إلى استقرار الأسعار نسبياً خلال الأعوام التالية، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي ضمن تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" والصادر في شهر أكتوبر 2022، فمن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي من 4.7% في عام 2021 إلى 8.8% في عام 2022 ليتراجع إلى 6.5% و4.1% في عامي 2023 و2024 على التوالي.

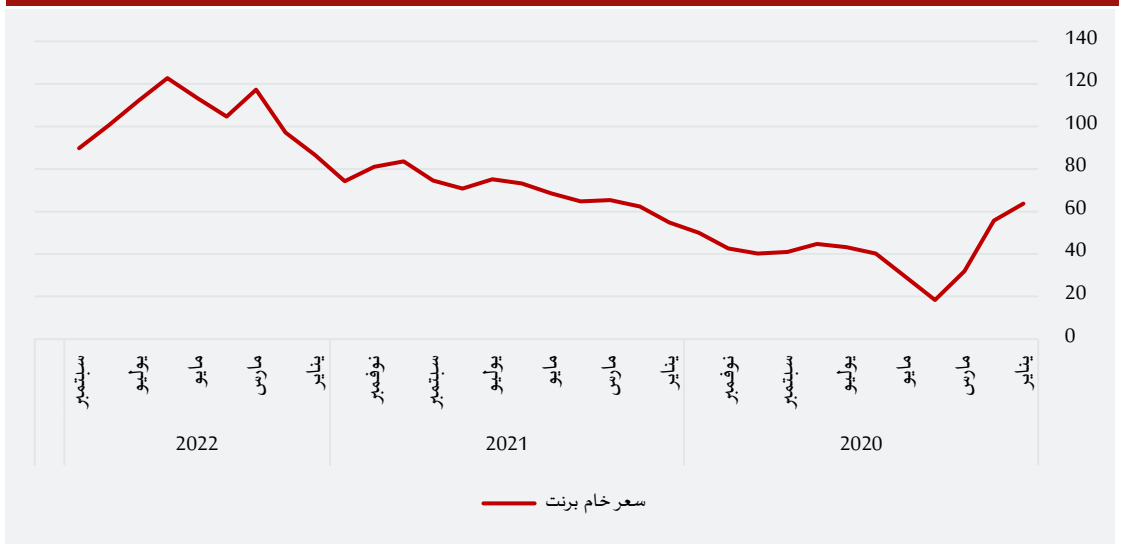
ولعبت السياسات النقدية التي جرى توظيفها من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة القياسي سبع مرات خلال هذا العام دور كبير في استقرار التضخم، إذ رفع الفيدرالي معدلات الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر مارس، ثم 50 نقطة أساس في شهر مايو، و75 نقطة أساس في شهر يونيو وشهر يوليو وشهر سبتمبر وشهر نوفمبر، ومؤخراً في شهر ديسمبر بمقدار 50 نقطة أساس. وعلى غرار ذلك، فقد شهدت النشاطات الاقتصادية العالمية تباطؤاً خلال العام 2022 وازدادت حدتها تحت تأثير الاضطرابات الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية بالإضافة إلى انتهاج جمهورية الصين الشعبية لسياسات صارمة في إطار جهود مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2022. تشير تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% في عام 2022، من بعد تسجيله نمواً وقدره 6.0% في عام 2021، ومن المتوقع أن تصل نسب النمو العالمي إلى 2.7% في عام 2023. وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة إلى 2.4% بنهاية العام 2022 ليصل إلى 1.1% في 2023. ومن جانب آخر، توقع التقرير نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنفس النسبة والبالغة 3.7% في عامي 2022 و2023.

وخلال الربع الثالث من عام 2022، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.9% على أساس سنوي بعد انخفاض سنوي بلغ 0.6% في الربع الثاني، وسجلت منطقة اليورو نمواً سنوياً بنسبة 2.3% في الربع الثالث من بعد نمو وقدره 4.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الجاري. ومن ناحية أخرى، حقق الاقتصاد الصيني نمواً جيداً في الربع الثالث من العام الجاري بعد تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سنوياً بنسبة 3.9%.

وعلى صعيد الأسواق النفطية، شهدت أسعار النفط تذبذباً في النصف الثاني من عام 2022 نتيجةً لضبابية تنبؤ المسار المستقبلي للطلب على النفط. فيما خفض تحالف أوبك+ إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً اعتباراً من شهر نوفمبر حتى نهاية 2023، ويعتبر هذا الخفض الأكبر من نوعه منذ جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والثاني على التوالي لتحالف أوبك+.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

واصلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تسجيلها لمعدلات نمو إيجابية على الرغم من توقعات تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة للضغوطات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية. وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 6.5% في العام 2022 مقابل 3.1% في عام 2021. مدعوماً بالإصلاحات المالية والهيكلية التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الأخيرة ولاسيما فيما يتعلق بالاستدامة المالية العامة متوسطة الأجل، واستقرار القطاع المالي، إضافة إلى التنوع الاقتصادي. أما بالنسبة للعام 2023، فتشير المؤشرات بأن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستواصل نموها المتوقع بنسبة 3.6% مدعوماً بالسياسات النقدية المشددة التي تتبناها بعض المصارف المركزية.

وخلال الربع الثالث من عام 2022، أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 8.8% على أساس سنوي، مدفوعاً بانتعاش القطاع النفطي حيث سجل نمواً ملحوظاً بنسبة 14.2% على أساس سنوي، كما سجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 6.0% على أساس سنوي. ومن جانب آخر، وبحسب تقرير "الإمارات في أرقام 2022" الصادر عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من العام 2022 نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 8.5%. على أساس سنوي. فيما نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال النصف الأول من العام 2022 بنسبة 7.8% بالأسعار الثابتة. ووفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2022، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 6.3%، على أساس سنوي. وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 9.7%، فيما سجل القطاع النفطي نمواً بلغ 1.2% خلال الربع الثاني من عام 2022 عند مقارنته بالربع المماثل له في عام 2021. في حين أعلن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية شهر سبتمبر 2022 بنسبة 4.5% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو القطاع النفطي بنسبة 12.5% والقطاع غير نفطي بنسبة 1.6% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.

أما بشأن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بقيت الأسعار مستقرة نسبياً في إشارة إلى استقرار معدلات التضخم. وعلى الرغم من مساهمة الواردات الدولية بنسبة كبيرة في الميزان التجاري لدول المنطقة، إلا أن الضغوط التضخمية محدودة نتيجة لارتباط معظم عملاتها بالدولار الأمريكي والذي قد شهد ارتفاعاً قياسيماً أمام العملات الرئيسية الأخرى. ووفقاً لبيانات شهر أكتوبر 2022 بلغ مؤشر أسعار المستهلك في دولة الكويت 3.3%، فيما سجلت المملكة العربية السعودية معدل زيادة بنسبة 3.0%، فيما بلغت النسبة في سلطنة عُمان 2.3%، على أساس سنوي. بينما بلغت نسبة التضخم السنوية في دولة قطر 6.0% خلال شهر سبتمبر 2022.

اقتصاد مملكة البحرين

المحتويات

2 نبذة عامة

3 العوامل الخارجية

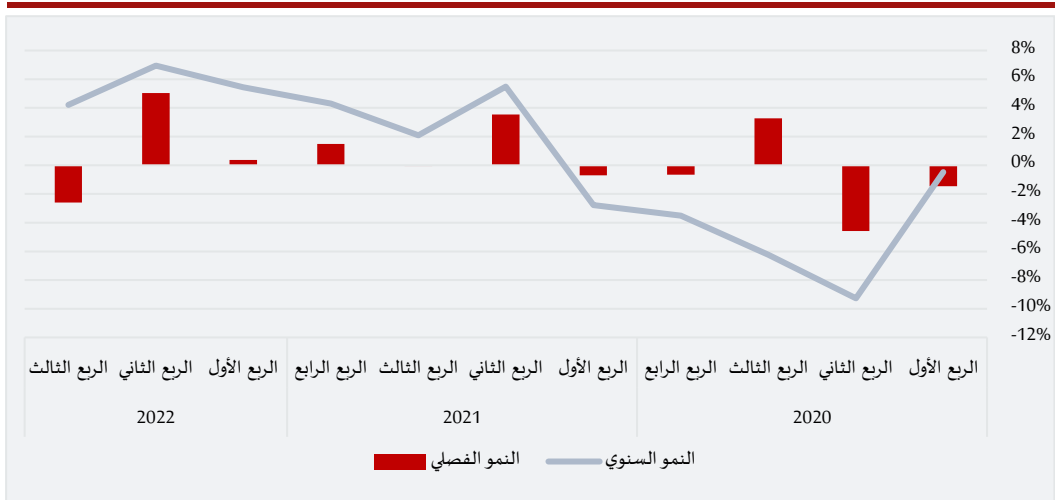
6 اقتصاد مملكة البحرين

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية النتائج الأولية للحسابات القومية للربع الثالث من عام 2022، والتي أظهرت مواصلة مملكة البحرين تسجيل نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2022 بنسبة 4.2% بالأسعار الثابتة، وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 4.9% بالأسعار الثابتة، فيما سجل القطاع النفطي نمواً بنسبة 1.2%، على أساس سنوي.

أما بالنسبة للأسعار الجارية، فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 10.9% على أساس سنوي. فيما بلغت نسبة نمو القطاع غير النفطي 6.4% مقارنة خلال الربع الثالث من عام 2021. وحقق القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 34.4%، على أساس سنوي مدعوماً بانتعاش أسعار النفط عالمياً.

وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 5.5% حتى الربع الثالث (يناير-سبتمبر) من العام 2022 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 7.2%، في حين تراجع القطاع النفطي بنسبة 1.9%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

تشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.9% خلال الربع الثالث من عام 2022، على أساس سنوي، حيث سجلت معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية انتعاشاً ملحوظاً. فيما بلغت نسبة النمو بالأسعار الجارية 6.4% مقارنة بالربع ذاته من عام 2021.

واصل قطاع الفنادق والمطاعم تسجيله لنسب النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية منذ نهاية العام الماضي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 14.7% بالأسعار الثابتة، نتيجة لارتفاع أعداد القادمين عبر جسر الملك فهد بنسبة 158.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2021، وارتفعت أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 101.9%، فيما شهد معدل إشغال الفنادق 5 و4 نجوم زيادة بنسبة 7%. ومن جانب آخر، بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات السياحة الوافدة حوالي 456 مليون دينار بحريني بزيادة سنوية وقدرها 74.0%، كما شهدت الليالي السياحية زيادة بنسبة 38% خلال الربع الثالث 2022 على أساس سنوي، وذلك وفقاً لنتائج المسح السياحي الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض.

وجاء قطاع المواصلات والاتصالات في المرتبة الثانية من حيث القطاعات الأبرز أداءً خلال الربع الثالث من العام الجاري مسجلاً نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 8.0% على أساس سنوي. أما قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال فقد شهد نمواً حقيقياً ملحوظاً خلال الربع الثالث من ذات العام بلغت نسبته 6.8% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع حجم التداول العقاري بنسبة 7.5% على أساس سنوي.

كما نما قطاع التجارة خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنةً بالربع ذاته من العام 2021 بحوالي 5.9% بالأسعار الثابتة، عاكساً الارتفاع الحاصل في قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 15.1%، كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 39.5% وشهدت أعداد الشاحنات الواردة والصادرة عبر جسر الملك فهد نمواً بلغ نسبته 3.1%.

وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد حقق نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.0% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2022، مدعوماً بارتفاع الإنتاج في كل من شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبيك) بنسبة 3.8%، وألنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 3.0%، وشركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز) بنسبة 1.6%. أما قطاع الخدمات الحكومية فقد بلغت نسبة نموه السنوية خلال الربع الثالث من عام 2022 حوالي 4.6% بالأسعار الثابتة.

وحقق قطاع المشروعات المالية نمواً خلال الربع الثالث من عام 2022، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 1.1% بالأسعار الثابتة. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو كل من الودائع من غير المصارف بنسبة 8.9%، والقروض والتسهيلات بنسبة 7.6%، والميزانية الموحدة للقطاع المصرفي بنسبة 4.1%، وعرض النقد (ن3) بنسبة 3.7%، كما بلغت نسبة نمو التحويلات المالية الإلكترونية (فوري+ وفوري وفواتير) حوالي 21.4%.

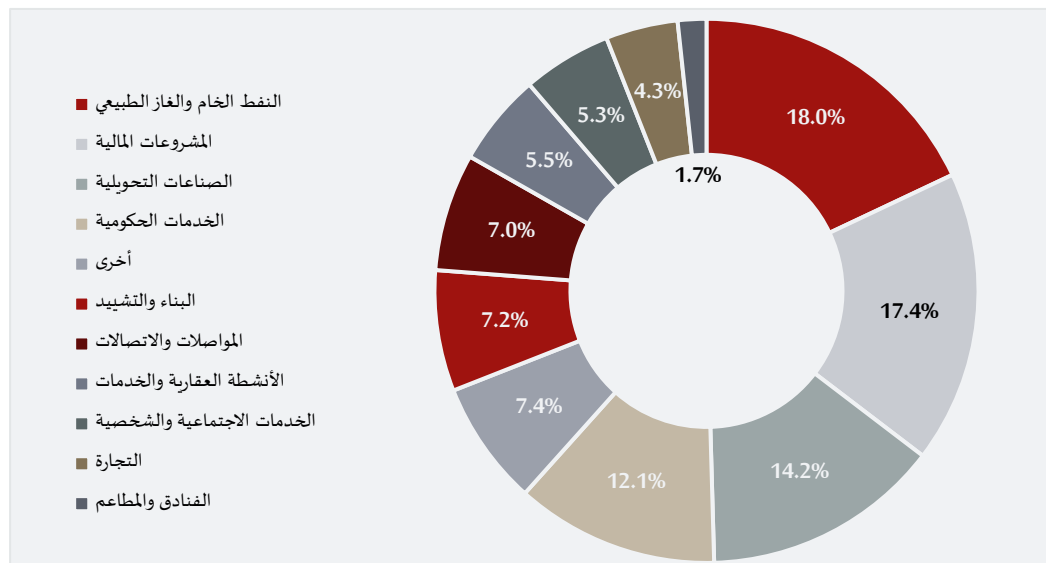
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على أساس سنوي حسب القطاع

2022			2021			السنة	النشاط الاقتصادي
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني		
1.2%	-2.2%	-4.7%	4.7%	-4.6%	-2.3%	2.1%	النفط الخام والغاز الطبيعي
5.0%	7.6%	5.3%	1.8%	-0.3%	2.3%	-1.9%	الصناعات التحويلية
-0.7%	0.0%	3.1%	9.6%	4.4%	2.8%	-4.9%	الكهرباء والماء
0.0%	2.6%	3.0%	3.1%	0.7%	0.2%	-0.9%	البناء والتشييد
5.9%	7.5%	1.6%	2.9%	4.5%	4.2%	-6.2%	التجارة
14.7%	18.1%	26.6%	31.7%	-5.6%	45.2%	-20.4%	الفنادق والمطاعم
8.0%	15.1%	15.8%	11.5%	25.8%	36.0%	-26.8%	المواصلات والاتصالات
0.5%	-0.4%	-1.9%	2.9%	4.0%	3.2%	-13.3%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
6.8%	4.5%	4.7%	4.8%	4.7%	4.7%	-1.0%	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
1.1%	3.6%	3.1%	5.2%	-2.7%	12.4%	10.7%	المشروعات المالية
4.6%	7.1%	6.4%	3.1%	1.9%	1.2%	1.8%	الخدمات الحكومية
22.4%	58.7%	46.7%	-3.8%	31.8%	14.3%	-16.3%	أخرى
4.2%	6.9%	5.4%	4.3%	2.1%	5.5%	-2.8%	الناتج المحلي الإجمالي
4.9%	9.0%	7.7%	4.2%	3.8%	7.4%	-3.8%	الناتج المحلي غير النفطي

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من عام 2022 فبلغت 82.0% بالأسعار الثابتة، وشكل قطاع المشروعات المالية حوالي 17.4% في حين جاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بمساهمة وقدرها 14.2%، فقطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثالثة بمساهمة بلغت 12.1%، ثم البناء والتشييد بنسبة 7.2%، فالمواصلات والاتصالات بنسبة 7.0%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الربع الثالث 2022



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي نمواً بنسبة 1.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2022، على أساس سنوي. ويشكل القطاع حوالي 18.0% من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. أما بالنسبة للأسعار الجارية، فحقق القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بنسبة 34.4% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، والتي بلغ متوسطها 100.71 دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2022، بعد أن بلغ متوسط سعر النفط الخام برنت حوالي 73.47 دولار أمريكي في الربع ذاته من العام 2021.

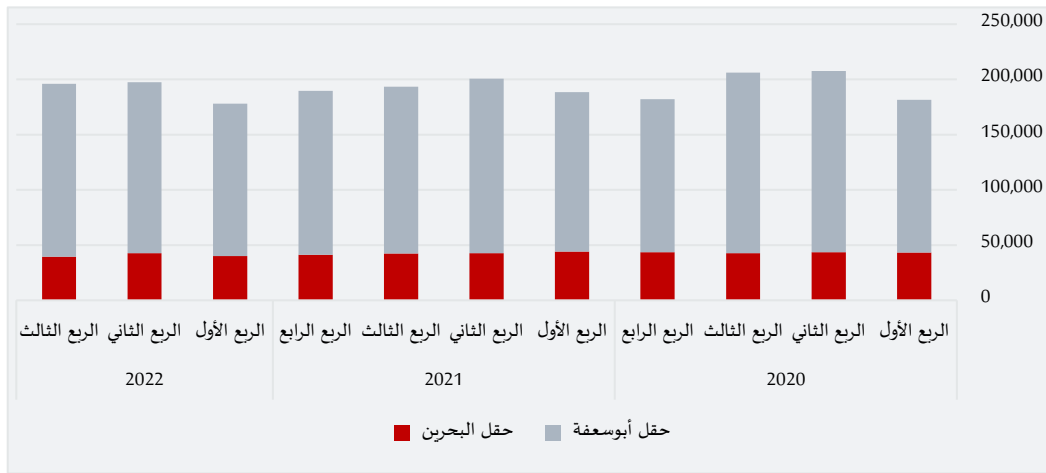
وبلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 156,430 برميل يومياً، مرتفعاً بنسبة 3.6% على أساس سنوي، و1.1% على أساس فصلي. فيما بلغ المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين تراجعاً سنوياً بنسبة 6.7%، بينما حقق نمواً على أساس فصلي بحوالي 0.3%، ليصل إلى حوالي 39,511 برميل يومياً. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الثالث من عام 2022 حوالي 249,918 مليون قدم مكعب، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بينما سجل نمواً بنسبة 4.4% على أساس فصلي. فيما تم إعادة حقن حوالي 32.6% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

كما شهد الاستهلاك المحلي للجازولين بأنواعه خلال الربع الثالث للعام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته 9.5% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وعلى صعيد أبرز التطورات المحلية فيما يخص أهم مشاريع القطاع النفطي:

- ◆ بلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 87.4%، حيث يهدف المشروع إلى زيادة السعة التكريرية وتعزيز قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع وتحسين كفاءة الطاقة حيث سيسهم المشروع في زيادة السعة الإنتاجية اليومية من 267,000 إلى 380,000 برميل يومياً. ومن المخطط الانتهاء من المشروع والذي يعد الأضخم من حيث الاستثمارات في تاريخ مملكة البحرين في الربع الرابع من عام 2023.
- ◆ تم اكتشاف مكنين جديدين للغاز الطبيعي في كل من طبقات "الجوف" و"الجوبة" غير التقليدية الواقعتين تحت مكمني "الخف" و"العنيزة" المنتجين للغاز الطبيعي في مملكة البحرين.
- ◆ طرحت شركة تطوير للبتروول مناقصة توريد خط أنابيب للمرحلة الأولى من مشروع الغاز الطبيعي المسال. والذي يهدف إلى وضع خطوط أنابيب بين عدة محطات، ستستخدم من محطة البحرين للغاز الطبيعي المسال إلى الحقل لأغراض البيع وكذلك لأغراض الحقن.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

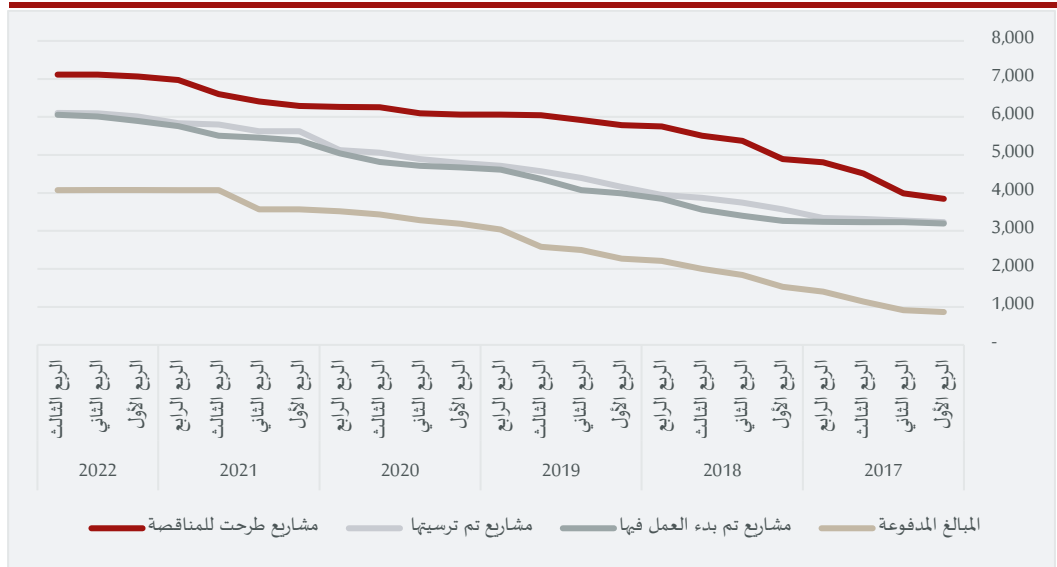


المصدر: وزارة النفط والبيئة

المشاريع التنموية

واصلت المشاريع التنموية في مملكة البحرين تقدمها خلال الربع الثالث من العام 2022 بما يسهم في رفد مسار التنمية الاقتصادية ويتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثالث من العام 2022 مع ترسية مشاريع بقيمة 9 مليون دولار أمريكي لتصبح القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيبها حوالي 6.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 5.2% عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث من العام الماضي. وتم خلال الربع الثالث لعام 2022 ترسية عقود لمشروع تطوير شبكات نقل المياه في المحافظة الجنوبية وشرق الحد، بالإضافة إلى مشروع إنشاء محطات نقل الكهرباء والماء لمشروع الرملي الإسكاني (المرحلة الأولى). وترسية عقود لمشروع الطريق المؤدي لمدينة سلمان. كما تم خلال الربع الثالث من العام 2022 الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع شارع جنوب البحرين الدائري.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)



المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

أعلن صندوق الثروة السيادي السعودي (صندوق الاستثمارات العامة)، عن خطته لتأسيس شركات إقليمية للاستثمار في 5 دول مختلفة ومن ضمنها مملكة البحرين. ومن المتوقع أن تستثمر الشركة الاستثمارية في عدة قطاعات استراتيجية من ضمنها: البنية التحتية، والتطوير العقاري، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والأغذية والزراعة، والتصنيع، والاتصالات والتقنية، وغيرها.

وفيما يخص خطة التعافي الاقتصادي، والتي تم من خلالها إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي، فقد تم الانتهاء من عدة مشاريع كالمرحلة الأولى من بلاج الجزائر، والمرحلة الأولى من منطقة التجارة الأمريكية، وفندق فيدا مراسي البحرين، وفندق العنوان مراسي البحرين والعنوان رزیدنسز.

أما فيما يخص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد تم إصدار دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين ويهدف الدليل إلى تمكين تنفيذ المشاريع العامة وتشغيلها بكفاءة وفعالية، والاستفادة من إمكانية وخبرات القطاع الخاص، إضافة إلى المساهمة في تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، وتعزيز الشفافية والنزاهة في إجراءات الشراكة مع القطاع الخاص.

ومن أبرز المستجدات على صعيد المشاريع التنموية الأخرى:

- ◆ تم طرح استبيان التأهيل المسبق (PQQ) للشركات المتقدمة المهتمة بالعمل كمطور أو تشكيل اتحاد مطورين لتنفيذ مشروع جديد لمعالجة النفايات عبر الحرق في مملكة البحرين، ويهدف المشروع إلى معالجة النفايات داخل مملكة البحرين مع قدرة قصوى على استقبال نفايات تبلغ 1,306,510 طن سنوياً.
- ◆ تم الانتهاء من دراسات الجدوى المالية لمشروع تنفيذ جسر الملك حمد والمقدرة قيمته بـ 3.5 مليار دولار أمريكي، والذي سيتم تنفيذه عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ◆ قامت شركة ألنيوم البحرين (ألبا) بتكليف شركة بكتل العالمية لإجراء دراسة الجدوى لمشروع خط الصهر السابع. ومن المتوقع أن يضيف هذا الخط المقترح المزيد من الإنتاج "الصدىق للبيئة" إلى الطاقة الإنتاجية الحالية للشركة والبالغة 1.561 مليون طن متري، وأن يستبدل خطوط الإنتاج القديمة (1 و2 و3) التي تعمل منذ حقبة السبعينات بخط الصهر السابع الجديد.

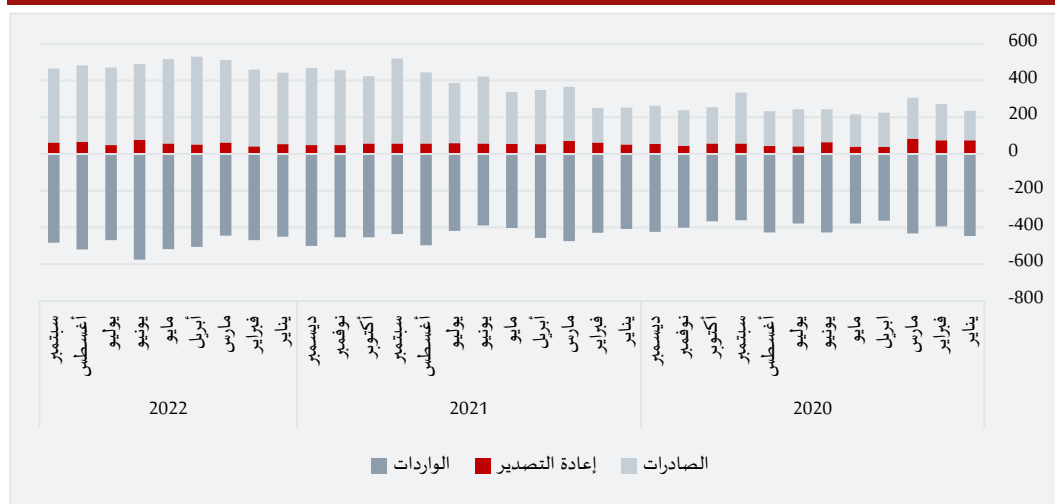
التبادل التجاري

وفقاً للبيانات الشهرية للتجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً على أساس فصلي خلال الربع الثالث من العام 2022، إذ انخفضت الفجوة التجارية بنسبة 14.5% من 63.4 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2022 إلى 54.2 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2022.

ونمت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية البحرينية خلال الربع الثالث من العام 2022 إلى حوالي 1.4 مليار دينار بحريني، التي تمثل نمواً بنسبة 5.1% على أساس سنوي، مدفوعاً بقيمة الصادرات وطنية المنشأ البالغة 1.2 مليار دينار بحريني والتي سجلت نمواً سنوياً بنسبة 5.6% على أساس سنوي، فيما لم تتجاوز قيمة إعادة التصدير 0.2 مليار دينار بحريني محققة نمواً سنوياً بنسبة 1.4%. ومن جانب آخر، فقد بلغت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية حوالي 1.5 مليار دينار بحريني، بما يمثل نمو وقدره 9.0% على أساس سنوي.











وعلى مستوى السلع غير النفطية، شكلت المعادن الأساسية ومواد المعادن الأساسية أكثر السلع وطنية المنشأ تصديراً خلال الربع الثالث من العام 2022، والتي بلغت قيمتها تقريباً 740 مليون دينار بحريني، وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات المعدنية التي بلغت قيمتها 232 مليون دينار بحريني. ومن جانب آخر، تعتبر المعدات الميكانيكية والكهربائية أكثر السلع استيراداً بقيمة 295 مليون دينار بحريني ثم تليها المنتجات المعدنية بقيمة 261 مليون دينار بحريني.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شئون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثالث 2022:

الواردات		الصادرات وطنية المنشأ	
النسبة من إجمالي الواردات	الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة
%14.5	جمهورية الصين الشعبية 	%21.0	المملكة العربية السعودية 
%12.8	البرازيل 	%13.8	الولايات المتحدة الأمريكية 
%8.4	أستراليا 	%11.2	الإمارات العربية المتحدة 
%8.1	الإمارات العربية المتحدة 	%7.3	هولندا 
%7.0	الولايات المتحدة الأمريكية 	%6.4	المكسيك 

ميزان المدفوعات

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حقق الحساب الجاري فائضاً خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 597.5 مليون دينار بحريني مسجلاً نمو بنسبة 25.1% على أساس سنوي مقارنةً بفائض بلغ 477.5 مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعاً بنمو حجم صادرات مملكة البحرين والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية من 2,344.5 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من عام 2021 إلى 2,796.8 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من عام 2022، مسجلةً نمواً سنوياً وقدره 19.3%، وسجلت الصادرات النفطية نمواً بنسبة 38.6% على أساس سنوي، أي ما يعادل ارتفاع من 995.8 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من عام 2021 إلى 1,379.9 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2022، وبلغت الصادرات غير النفطية 1,416.9 مليون دينار بحريني بنهاية الربع الثالث من عام 2022، لتحقيق نمواً بنسبة 5.1% على أساس سنوي.

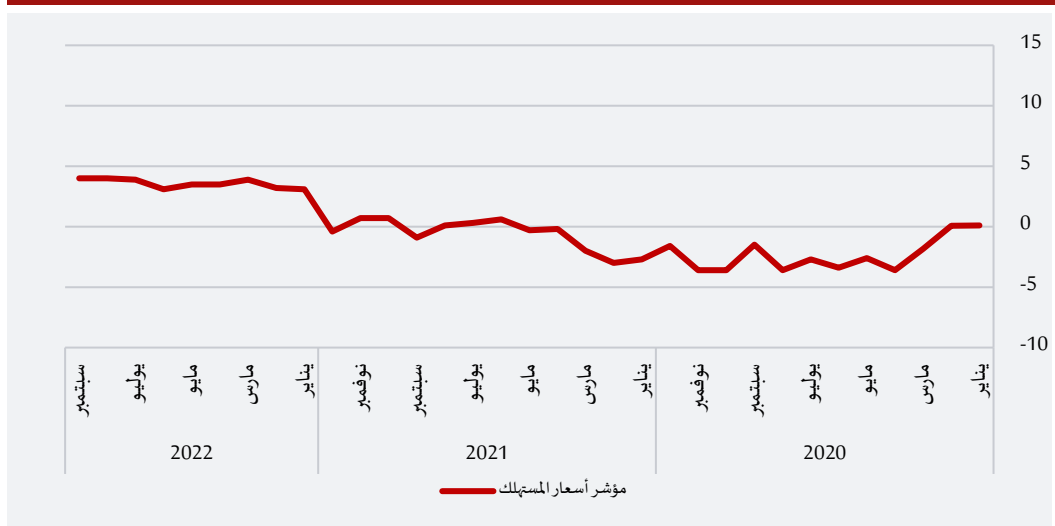
ومن جانب آخر، سجلت القيمة الإجمالية للواردات نمواً خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 20.9% على أساس سنوي، لترتفع قيمتها إلى 2,046.7 مليون دينار بحريني بعد أن بلغت 1,693.0 مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام 2021، وبلغت الواردات النفطية حوالي 722.7 مليون دينار بحريني، لتحقيق نمواً بنسبة 51.0% على أساس سنوي، بينما بلغت قيمة الواردات غير النفطية 1,324.0 مليون دينار بحريني، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9.0%.

مؤشر أسعار المستهلك

ظل مؤشر أسعار المستهلك مستقراً على الصعيد المحلي خلال العام الجاري ومنخفضاً نسبياً مقارنةً بمعدلات التضخم عالمياً، وذلك نظراً لقوة الدينار البحريني وارتباطه بالدولار الأمريكي الذي قد شهد ارتفاعاً في سعر الصرف مقارنةً بالعملات العالمية وبالتالي أدى لتعزيز القدرة الشرائية بالأسواق الدولية مقابل أسعار البضائع المستوردة.

وخلال الربع الثالث من عام 2022، سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً بنسبة 4.0% على أساس سنوي، وشهد شهر يوليو ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.9%، فيما شهد شهري أغسطس وسبتمبر ارتفاعاً سنوياً بنسبة 4.0%. وشهدت مجموعة "السكن والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" التي تعتبر أكبر مساهم في سلة مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً بسيطاً بنسبة 0.9%، على أساس سنوي. وفي المقابل، سجلت مجموعة "المطاعم والفنادق" النسبة السنوية الأعلى والتي بلغت حوالي 14.3% خلال الربع الثالث 2022. تلتها مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" مسجلة نمواً سنوياً وقدره 9.9%. أما مجموعة "المواصلات" شهدت ارتفاعاً بنسبة 7.2%. في حين بلغت مجموعة "الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل" 5.0% على أساس سنوي. أما بالنسبة إلى مجموعتي "الاتصالات" و"الثقافة والترفيه"، فقد شهدت هاتين المجموعتين ضغوطات تضخمية متقاربة حيث شهدت مجموعة "الاتصالات" ارتفاعاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي وشهدت مجموعة "الثقافة والترفيه" ارتفاعاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي. أما مجموعة "التعليم" فشهدت ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.9%. بينما بلغ التراجع في مجموعة "الملابس والأحذية" 8.4%.

التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)



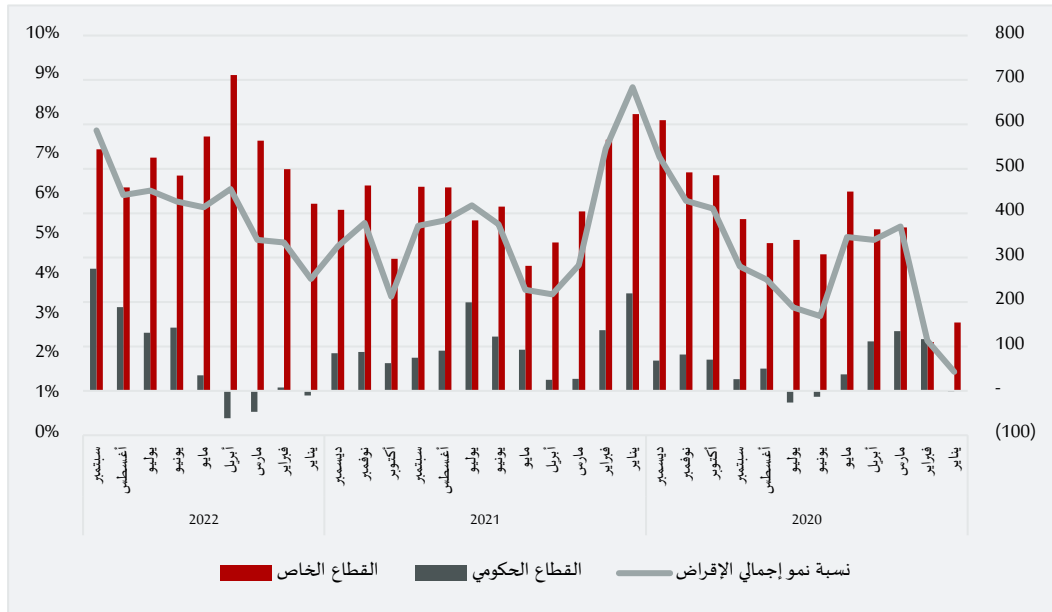
المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الودائع ومعدلات الإقراض

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة للمقيمين إلى حوالي 11.5 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من عام 2022، مسجلةً نموده 7.6% على أساس سنوي وبنسبة 1.8% على أساس فصلي.

وشهدت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة لقطاع الأعمال تراجعاً بنسبة 3.5% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2021 حيث بلغت 5.2 مليار دينار بحريني وشكلت حوالي 45.2% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة للأفراد، فقد بلغت 5.7 مليار دينار بحريني أي ما يعادل 49.2% من إجمالي القروض، بنمو سنوي ملحوظ بلغ 14.8%. وسجلت القيمة الإجمالية للقروض المقدمة للقطاع الحكومي ارتفاعاً بنسبة 73.9% على أساس سنوي لتصل إلى 0.6 مليار دينار بحريني حيث يعادل 5.6% من إجمالي القروض.

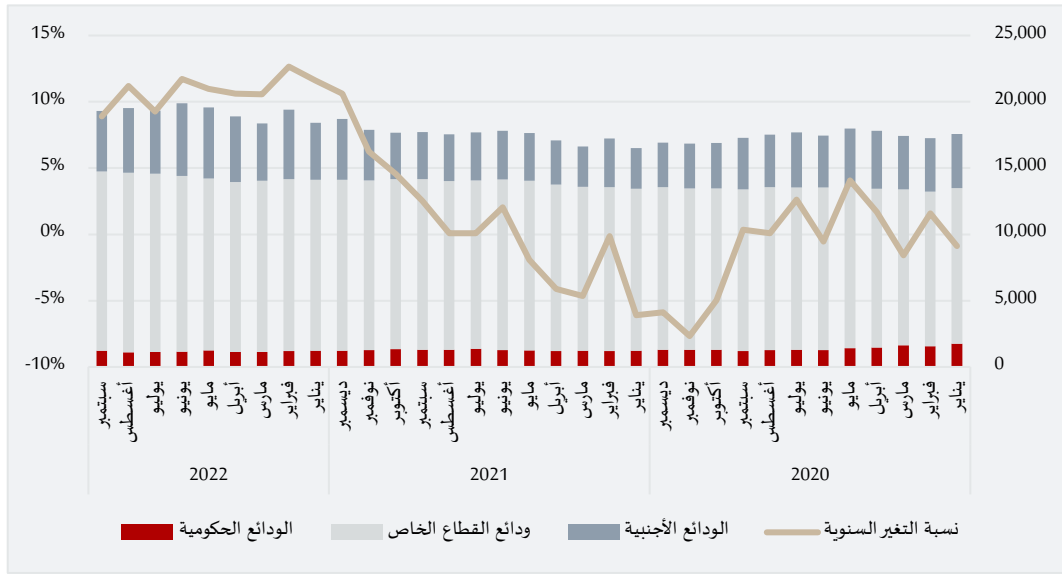
النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهدت الودائع المصرفية لغير البنوك تحسناً في أدائها حيث سجلت نمواً بنسبة 8.9% على أساس سنوي لتصل قيمتها الإجمالية إلى 19.3 مليار دينار بحريني. وشكلت الودائع بالدينار البحريني حوالي 58.4% منها، بزيادة وقدرها 1.3% مقارنة بشهر سبتمبر من عام 2021.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

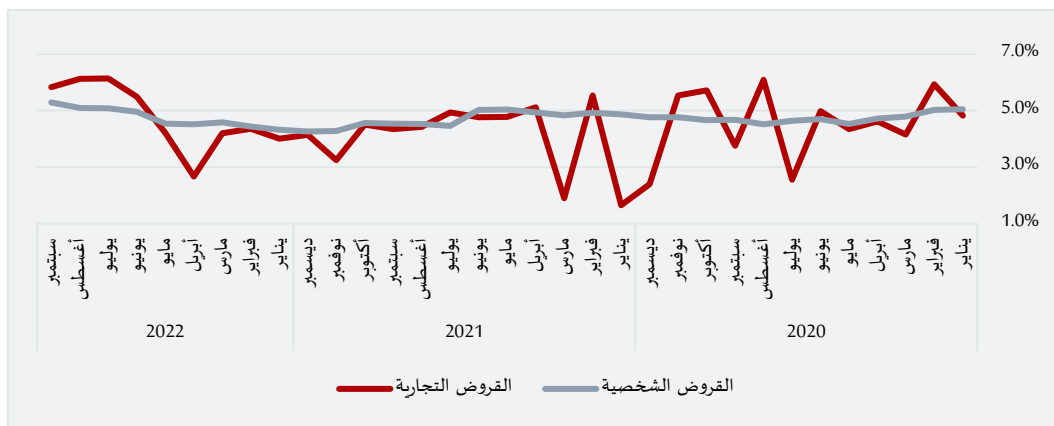


المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفعت تكلفة الاقتراض في الأشهر الأخيرة بشكل عام نتيجةً لتشديد السياسة النقدية وزيادة معدلاتها. إلا أن أسعار الفائدة الحالية لا تختلف اختلافاً كبيراً عن مستويات منتصف عام 2021 أو أوائل عام 2020، مما يعكس حالة سيولة جيدة في النظام المصرفي.

ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية إلى 5.8% في شهر سبتمبر 2022، بارتفاع وقدره 150 نقطة أساس مقارنةً بشهر سبتمبر من العام الماضي، وارتفع متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية - باستثناء بطاقات الائتمان - بنسبة 1.5% على أساس سنوي لتصل إلى 5.3% في سبتمبر 2022، بارتفاع وقدره 80 نقطة أساس مقارنةً بشهر سبتمبر من عام 2022.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

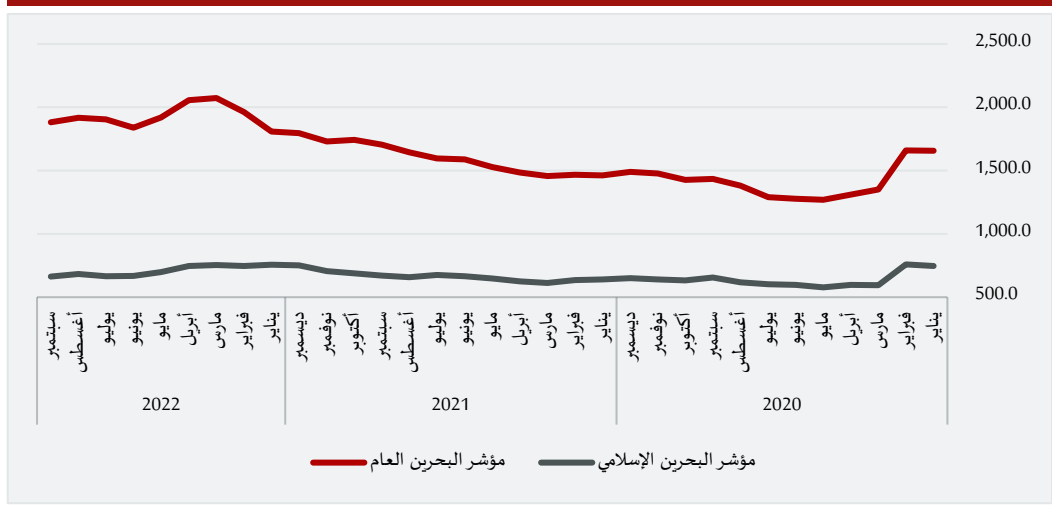


المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

واصلت بورصة البحرين أدائها القوي منذ نهاية عام 2021، حيث أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية الربع الثالث من عام 2022 عند مستوى 1,881.99 نقطة، مرتفعاً بنسبة 10.3% مقارنةً بالربع الثالث من عام 2021. في حين بلغت القيمة السوقية حوالي 11.33 مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 10.26 مليار دينار بحريني في الربع الثالث من عام 2021 مسجلة زيادة سنوية بنسبة 10.4%. واستحوذ قطاع المال على 48.1% من مجمل الأسهم المتداولة والتي بلغت 17.5 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل 74.6% من إجمالي الأسهم المتداولة.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي



المصدر: بورصة البحرين

وعلى ضوء التطورات في أسواق المال الدولية والإجراءات المتخذة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فقد رفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة الأساسي مرتين متتاليتين بمقدار 0.75% في الربع الثالث من العام 2022 حيث ارتفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 2.5% إلى 3.25% في تاريخ 27 يوليو 2022 وتلتها زيادة ثانية في سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد ليرتفع من 3.25% إلى 4% في تاريخ 21 سبتمبر 2022.

ونتيجة للمقفزتين المتتاليتين في سعر الفائدة الأساسي، فقد ارتفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.25% إلى 3.75% وارتفع سعر الفائدة على الودائع لفترة أربع أسابيع من 3.25% إلى 4.75%. وهذا بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي مقابل تسهيلات الإقراض من 3.75% إلى 5.25%.

وواصل مصرف البحرين المركزي طرح الأوراق المالية ذات العائد الثابت في جدولها المعتاد وقد انعكس الارتفاع في سعر الفائدة على معدل القسيمة لأذونات الخزنة بفترة استحقاق 91 يوماً حيث ارتفع سعر الفائدة من 3.96% في تاريخ 6 يوليو 2022 إلى 4.33% في تاريخ 28 سبتمبر 2022.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
6 يوليو 2022	Treasury Bills No. 1920	70	91	3.96	99.008	100
7 يوليو 2022	Sukuk Al Ijarah No. 203	26	182	4.05	-	248
13 يوليو 2022	Sukuk Al Salam No. 255	43	91	3.96	-	330
17 يوليو 2022	Development Bond No. 30	200	1,825	6.2	-	298
20 يوليو 2022	Treasury Bills No. 1921	70	91	4.06	98.983	264
21 يوليو 2022	Treasury Bills No. 94	100	364	4.9	95.277	181
27 يوليو 2022	Treasury Bills No. 1922	70	91	3.99	99.001	424
31 يوليو 2022	Treasury Bills No. 1923	35	182	3.98	98.025	378
3 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 1924	70	91	3.88	99.028	381
4 أغسطس 2022	Sukuk Al Ijarah No. 204	26	182	3.95	-	271
10 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 1925	70	91	3.83	99.042	158
17 أغسطس 2022	Sukuk Al Salam No. 256	43	91	3.8	-	152
24 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 1926	70	91	3.79	99.052	344
25 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 95	100	364	4.88	95.295	196
28 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 1927	35	182	4.02	98.007	203
31 أغسطس 2022	Treasury Bills No. 1928	70	91	3.79	99.05	218
7 سبتمبر 2022	Treasury Bills No. 1929	70	91	3.79	99.051	248
8 سبتمبر 2022	Sukuk Al Ijarah No. 205	26	182	3.95	-	151
14 سبتمبر 2022	Sukuk Al Salam No. 257	43	91	3.79	-	100
21 سبتمبر 2022	Treasury Bills No. 1930	70	91	4.08	98.98	216
22 سبتمبر 2022	Treasury Bills No. 96	100	364	5.38	94.836	222
25 سبتمبر 2022	Treasury Bills No. 1931	35	182	4.68	97.69	195
28 سبتمبر 2022	Treasury Bills No. 1932	70	91	4.33	98.917	171

المصدر: مصرف البحرين المركزي

كما حقق قطاع التأمين أداءً قوياً خلال النصف الأول من العام 2022، وبلغ إجمالي أقساط التأمين في السوق المحلي 146.86 مليون دينار بحريني مقارنة مع 143.62 في الفترة نفسها من عام 2021، أي بزيادة قدرها 2.3%. كما بلغت مساهمة فروع التأمينات العامة (بما فيها التأمين الصحي) ما يقارب 84% من إجمالي حجم الأقساط خلال الستة أشهر الأولى من عام 2022. كما ارتفع إجمالي الأقساط المحققة في التأمين على السيارات بنسبة 5% ليصل إلى 36.06 مليون دينار بحريني في النصف الأول من عام 2022. بلغ إجمالي اشتراكات شركات التكافل 41.30 مليون دينار بحريني خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 مقارنة بـ 43.76 مليون دينار بحريني خلال الفترة نفسها من عام 2021، وتمثل اشتراكات شركات التكافل حوالي 28% من إجمالي أقساط سوق التأمين. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد الشركات المرخصة في سوق التأمين بمملكة البحرين بنهاية شهر يونيو 2022 بلغت 21 شركة وطنية و10 فروع لشركات تأمين أجنبية تزاوّل أعمال التأمين، إعادة التأمين، التكافل، إعادة التكافل وأعمال شركات التأمين التابعة الخاصة داخل مملكة البحرين، حيث تتكون الشركات الوطنية من 12 شركة تأمين تقليدية، 5 شركات تكافل، وشركتين إعادة تأمين، وشركة إعادة تكافل، وشركة تأمين تابعة خاصة. في حين تتكون فروع شركات التأمين الأجنبية من 9 شركات تأمين تقليدية وشركة إعادة تأمين، كما يشتمل سوق التأمين على العديد من شركات الوساطة وشركات خدمات التأمين المساندة.

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- ◆ جاءت مملكة البحرين في المرتبة 32 عالمياً من أصل 63 دولة في تصنيف التنافسية الرقمية العالمية 2022 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والذي يقيم مدى تبني واستكشاف الدول للتكنولوجيات الرقمية. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين صنفت ضمن أفضل 15 دولة في 14 مؤشر يتناوله التصنيف، بما في ذلك حلول المملكة بالمركز الثالث عالمياً من حيث نسبة النساء الحاصلات على مؤهلات أكاديمية، والمركز السابع عالمياً من حيث الخبرات الدولية، والمركز الثالث عشر عالمياً من حيث المهارات العامة والرقمية.
- ◆ صنفت مملكة البحرين كدولة ذات مستوى تنمية عالٍ في مجال الحكومة الإلكترونية ضمن تقرير الحكومة الإلكترونية 2022 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. يقيس التقرير مستوى تطوير الحكومة الإلكترونية عن طريق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية عبر مسح 193 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. حققت مملكة البحرين المرتبة الثانية ضمن الدول الناشئة والجزر الصغيرة.
- ◆ يقيس مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2022 الصادر عن معهد إنسياد ومؤسسات أخرى، قدرة 133 دولة على تنمية وجذب المهارات والمحافظة عليها. جاءت مملكة البحرين في المرتبة 49 عالمياً ضمن التصنيف العام. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين تصنف من ضمن أفضل 10 دول عالمياً في 5 مؤشرات أبرزها حلول المملكة في المركز السادس عالمياً من حيث المهارات الرقمية. كما وقد تحسن تصنيف المملكة ضمن ركيزة "النمو" بواقع 16 مركزاً، وبواقع 14 مركزاً ضمن ركيزة "المهارات المعرفية الدولية" بالمقارنة مع نتائج التقرير السابق.
- ◆ حسنت مملكة البحرين تصنيفها ضمن مؤشر نضج الحكومة الرقمية 2022 الصادر عن مجموعة البنك الدولي وذلك من دولة "ذات تركيز عالي" إلى دولة "رائدة" ضمن جوانب ومجالات الحكومة الرقمية. يقيس المؤشر مدى تقدم 198 دولة في مجال التكنولوجيا الحكومية عبر 4 محاور ولقد حققت المملكة نتائج تفوق المعدلات الإقليمية والدولية في جميع تلك المحاور.
- ◆ حافظت مملكة البحرين على مركزها الأول عربياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2022 الصادر عن معهد بازل للحكومة. يقيس المؤشر مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 128 دولة من خلال خمسة محاور. وقد حققت مملكة البحرين المركز الأول خليجياً في محور نطاق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحور الشفافية.
- ◆ تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع عشر مراتب في مؤشر تريليماء العالمي للطاقة 2022 الصادر عن مجلس الطاقة العالمي وأوليفير وايمر لتحتل المركز 32 من أصل 91 دولة. ويقيس المؤشر أداء الدول في ثلاثة أبعاد متصلة بالطاقة وهي: أمن الطاقة، والتوفير العادل للطاقة، والاستدامة البيئية. حققت مملكة البحرين المركز السابع عالمياً من حيث التوفير العادل للطاقة والمركز الأول خليجياً من حيث أمن الطاقة.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى؛ وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية، والمنزلية، وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كإجراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاملات والتعاقدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقه والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين - © 2022

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh